التدوين المبكر للحديث النبوي الشريف

بين الدكتور صبحي الصالح والمستشرقين

بحث مقدم إلى مؤتمر :

معالم التجديد في فكر الشهيد الدكتور الشيخ صبحي الصالح

رحمه الله تعالى

المنعقد في جامعة الجنان بتاريخ : ٤ / ١١ / ٢٠٠٦ م

الدكتور ماجد الدرويش

أستاذ الحديث النبوي الشريف وعلومه

في جامعة الجنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مختصر البحث:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

ففي البداية لا بد من توجيه شكر خاص لجامعة الجنان التي بادرت إلى هذا العمل المبارك المتضمن تكريماً لعلم من أعلام طرابلس الشام ، ولبنان ، والعالم الإسلامي ، ألا وهو العلامة الدكتور الشيخ الشهيد صبحي الصالح رحمه الله تعالى . حيث كانت السبَّاقَة إلى الوفاء لرجالات الأمة في زمن العقوق . ففتحت المجال لإبراز الإسهامات العلمية الرائدة لهم، والتي تركت بصماتها على حضارتنا ، فأحببت أن ألج إلى أسهامات هذا العَلَم من باب (التدوين المبكر للسنة النبوية الشريفة) .

فقد أتى على العلماء حين من الدهر كانوا يرون أن تدوين السنة الفعلي بدأ مع أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لأمراء النواحي بتدوين ما في بلادهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اعتماداً على ما أخرجه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه ، كتاب العلم ، باب : كيف يُقْبَضُ العلم ؟ : « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم : أُنظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاكتبه** ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم . ولِتُفْشوا العلم ، ولتجلسوا حتى يُعَلَّمَ من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً » انتهى.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في (فتح الباري)[1] : " قوله : « **فاكتبه** » : يُستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي . وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ ، فلما خاف عمر بن عبد العزيز ، وكان على رأس المئة الأولى ، من ذهاب العلم بموت العلماء ، رأى أن في تدوينه ضبطاً له

[1] - ١ / ٢٣٥ .

وإبقاءً " . انتهى . هذا مع العلم أن الحافظ ابن حجر نفسه ، الذي استنبط هذه الفائدة ، كان قد أتبع قوله السابق برواية أبي نُعَيم الحافظ الأصبهاني لقول ابن عبد العزيز ، فقال : " وقد روى أبو نُعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ : « كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق : أُنظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاجمعوه** »[٢] .

فقوله في هذه الرواية : « **فاجمعوه**» أرى أنه أصح من قوله « **فاكتبه** »[٣] ، ومعلوم أن الإمام البخاري كان يرى الرواية بالمعنى ، فلا يبعد أن يكون قد روى كلمة الخليفة ابن عبد العزيز بالمعنى ، وبخاصة أنه ساقها معلقةً ترجمةً للباب ، ليدلل على أن من أسباب قبض العلم ، إضافةً إلى قبض العلماء ، عدمُ تقييد العلم .

والحقيقة التاريخية تشهد لرواية الحافظ أبي نُعيم الأصبهاني ، وهو أمرٌ كُنّا في غَناءٍ عن عناءِ البحث فيه ، لولا ما كان من بعض المستشرقين من استغلال سيئ لهذه الحادثة ، فكان لا بد من الرد على شبهاتهم الزائفة .

وكنا نتمنى لو أن الحافظ ابن حجر رحمه الله كفانا المؤنة ، ولكنه لم يكن ليخطر في باله أن هذا الموضوع البدهيَّ سيُتَّخَذُ مطية للطعن في ثبوت السنة النبوية . وإني ، إن شاء الله تعالى ، سأُبَيِّنُ ما يُجَلِّي هذا الأمر ، معتمداً على ما كتبه العلامة الشهيد الدكتور صبحي الصالح رحمه الله .

ومع أن عمر بن عبد العزيز تُوُفِّيَ سنة ١٠١ للهجرة ، مما يعني أن أمره بالجمع والكتابة كان في النصف الثاني من القرن الأول ، إلا أن بعض المستشرقين كانوا يصرون على أن التدوين للسنة لم يحصل إلا في أواخر القرن الثاني للهجرة ، ومنهم من كان يرى أن التدوين لم يبدأ إلا في بدايات القرن الثالث ، وفي مقدمة هؤلاء GOLDZEIHR جولدزيهر ، فكان يرى أن هناك فجوةً في موضوع تدوين السنة ، معتبراً " أن الحديث كان في تلك الفترة مضيَّعاً لانقطاع كتابته ، بزعمه ، خلال هذه الفترة الطويلة " [٤] . وظنَّ ، هو ومن وافقه ، أنهم وجَّهوا إلى السنة طعنةً نجلاء ، وردّوا على علماء المسلمين في تشكيكهم بثبوت الكتب

---

[٢] – المرجع السابق نفسه .

[٣] – ويمكن أن نقول : قوله (فاجمعوه) في رواية أبي نعيم سارح لقوله (فاكتبه) في رواية البخاري ، فيكون المعنى : (اجمعوه كتابةً) .

[٤] – منهج النقد في علوم الحديث . د . نور الدين عتر . ص : ٤٩ .

المقدَّسة بسبب الإنقطاع في أسانيدها بين أصحابها ، وهم أنبياء الله تعالى : موسى وعيسى عليهما السلام ، وبين النصوص الأولى التي وُجدت باللغة اليونانية ، و لم يُعْثَرْ ، حتى اليوم ، على الأصل العبري أو السريالي ، للنصوص المقدَّسة عند اليهود والنصارى ، حتى مع كل الإكتشافات الحديثة التي عُثِر عليها عند البحر الميت ، فإن الأمر لم يزدد إلا تعقيداً وغموضاً ، لأنها شككت في الكثير من النصوص التي كانت إلى حينٍ مسلمة ، مما استدعى عدم الكلام الكثير حولها . وإن نظرة في كتاب " شيفرة دافنشي " DAVENCHY CODE، والذي بنيت بعض معلوماته على تلك المكتشفات ، فيها بيان ذلك .

لأجل هذا رأى بعض المستشرقين ، فيما ظنوه فجوةً زمنيةً في تدوين الحديث النبوي الشريف ، مناسبةً للقول : إن هذه الفجوة التي يتكلم عنها علماء المسلمين بين النصوص القديمة وبين أنبياء الله تعالى : موسى وعيسى ، هي كتلك الفجوة التي وُجدت في زمن تدوين الحديث النبوي الشريف ، وبالتالي ما يقال هناك يقال هنا . فإذا قبلتم بثبوت النصوص النبوية ، مع هذه الفجوة الزمنية ، فلا بد من قبول نصوصنا أيضاً . وإذا رددتم نصوصنا بسبب تلك الفجوة الزمنية ، فعليكم أيضاً أن تردوا النصوص النبوية لوجود تلك الفجوة .

هذا هو المنطق الذي حكم أقوال بعض المستشرقين في قضية تدوين السنة ، وهذا هو ما قصدوه من وراء أبحاثهم تلك .

ولذلك انبرى علماؤنا ، رضوان الله عليهم ، ليبينوا للقائلين بهذه الشبهة خطأ المنطلق الذي بنوا عليه حكمهم . فإذا ثبت بطلان المنطلق ، ثبت بطلان الحكم الذي بني عليه . والسبيل إلى بطلان هذا المنطلق هو إثبات أن الحديث النبوي قد دُوِّن منه قسم لا بأس به في زمن الوحي الأول ، وأن ما أمر به عمر بن عبد العزيز هو ما جاء في رواية أبي نعيم الأصبهاني (جمع) ما سبق تدوينه على صعيد فرديٍّ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم من قبل بعض الأشخاص ، ليصبح أمراً عاماً في متناول الجميع . فأثبتوا ذلك بالنصوص المستفيضة ، والتي بلغت حدَّ التواتر . فقد نُقل عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم . منها على سبيل المثال :

– صحيفة سعد بن عُبادة رضي الله عنه . جاءت بتمامها في مسند الإمام أحمد . وذكرها الإمام الترمذي في سننه : كتاب الأحكام ، باب : اليمين مع الشاهد . ونوَّه بذكرها الإمام البخاريُّ في صحيحه : كتاب الجهاد ، باب : الصبر عند القتال .

– صحيفة لعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه . نوَّه بما يدل عليها الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه : كتاب الجهاد ، باب : الجنة تحت بارقة السيوف . ولعلها المسند الذي جمعه الحافظ أبومحمد يحيى بن صاعد ، وهو مطبوع تحت عنوان (مسند ابن أبي أوفى)[٥] .

– صحيفة سمرة بن جندب رضي الله عنه . ذكرها الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب "[٦] ، ترجمة سمرة بن جندب .

– صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما . أيضاً ذكرها الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب "[٧] .

– الصحيفة الصادقة التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما . وهي من أشهر الصحف التي تواتر خبرها ، وأنها كانت بإذن مباشر من النبي صلى الله عليه وسلم[٨] .

– وثيقة المدينة المنورة التي نظمت علاقة المجتمع المسلم بالأقليات الأتنية والعرقية والدينية الموجودة في الدولة المسلمة[٩] .

– كتابه الذي أمر به صلى الله عليه وسلم إلى أبي شاه في حجة الوداع[١٠] .

– كتبٌ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، اشتهرت عنه . ففي العلل الصغير للترمذي[١١]، عن عكرمة ، أن نفراً قدموا على ابن عباس ، من أهل الطائف ، بكتب من كتبه ، فجعل يقرأ عليهم فيُقَدِّم ويؤَخِّر ، فقال : إني تَلِهْتُ لهذه المصيبة[١٢]فاقرؤوا عليَّ ، فإنّ إقراري به كقراءتي عليكم .

– صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والتي فيها أحكام الديات وفكاك الأسير[١٣].

---

[٥] – طبعته مكتبة الرشد في الرياض بتحقيق سعد بن عبدالله آل حميد . سنة ١٤٠٧ هـ . وهو عبارة عن ٤٦ ست وأربعين حديثاً .

[٦] – ٤ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

[٧] – ٤ / ٢١٥ .

[٨] – ينظر : أُشد الغابة في تمييز الصحابة . ترجمة ابن عمرو .

[٩] – ينظر : فقه السيرة ، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي . ص ٢٠٣ .

[١٠] – ينظر : صحيح البخاري : كتاب العلم ، باب : كتابة العلم . حديث ١١٢ .

[١١] – ينظر سنن الترمذي : ٥ / ٧٥١ – ٧٥٢ . وسير أعلام النبلاء : ٣ / ٣٥٤ – ٣٥٥ .

[١٢] – مصيبة الفتنة التي حلّت بمكة زمن الزبير .

[١٣] – ينظر صحيح البخاري : كتاب العلم ، باب : كتابة العلم ، حديث ١١١ .

– صحيفة همّام بن منبه التي كتبها عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيها ١٤٣ مئة وثلاثة وأربعون حديثاً . وهمام مُتوفى سنة ١٠١ مئة وواحد للهجرة ، وأبو هريرة متوفى سنة تسع وخمسين ٥٩ للهجرة ، فلا بد أنه كتبها في النصف الأول من القرن الأول ، أو قبيل وفاة أبي هريرة على أبعد تقدير .

فكل هذه الصحف تثبت أن الحديث النبوي الشريف قد دُوِّن منه قسم لا بأس به في العصر النبوي ، وبُعيده في عصر الصحابة ، مما يعني أن تدوينه لم يتوقف ، وإنما كان بجهود فردية . وهذا كاف في هدم المقولة التي بنيت على أنه لم يدون إلا في القرن الثاني أو الثالث الهجري . كما أن رواية الحافظ أبي نعيم تفيدنا المعنى المراد من كتابة الحديث ، والذي هو في الحقيقة جمع ما كان دُوِّن بجهود فردية ، ليصبح توجهاً رسمياً يرعاه الإمام . وهو يشبه إلى حدٍّ جمع القرآن الكريم على يدي أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، مع فارق هو أن القرآن الكريم كتب كاملاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبتوقيف إلهي . أما الأحاديث فكانت تكتب عادة بمبادرات فردية.

وأمام هذه الأدلة الدامغة انتقل الطاعنون إلى أمر آخر ، سببه أيضاً عدم تثبت بعض المؤرخين في نقل بعض الأخبار ، من مثل قولهم : " وكانت الكتابة في العرب قليلة " معتمدين على وصف الأمة بالأمية ، أي : التي لا تعرف القراءة والكتابة . حتى قيل :

« إن عدد الكتبة في الجزيرة العربية لم يكن يتجاوز البضعة عشر رجلاً »[١٤] . ولا شك أنه غلو في نسبة الجهل إلى العرب في الجزيرة يومها ، فكيف وقد وُجد من النصوص الصحيحة ما يدل على أن مكة المكرمة وحدها ، مثلاً ، كانت تنعم بعدد لا بأس به من الكَتَبَة ، وإن كان قليلاً نسبياً قياساً على عدد السكان ، إلا أنه لا يمكن أن يكون بالندرة التي ذكروها . فدونكم مثلاً قصة فداء أسرى بدر من المشركين والتي كانت على أساس أنّ من يعرف الكتابة يعلِّم عشرة من المسلمين ، وذلك فكاكه . فإن اعتبرنا ، على سبيل التنزُّل ، أن خمسة فقط من الأسرى الأربعين كانوا يعرفون الكتابة ، تكون النسبة حينها خمسةً من أربعين ، أي : إن واحداً من كل ثمانية في مكة يعرف الكتابة . فكيف إذا علمنا أن كتبة الوحي قد نافوا

[١٤] – ينظر (صحيفة همام بن منبه) تحقيق الدكتور محمد حميد الله ، ص : ٣ .

على الأربعين ؟ ! فهل نستطيع التسليم مع القائلين بأن الكتابة كانت نادرةً جداً إلى درجة أن « بضعة عشر رجلاً » فقط يعرفونها ؟ طبعاً لا .

غير أن هذا الكلام غير الدقيق ، والذي نقل على عواهنه دون تمحيص ، اتخذه بعض المستشرقين ذريعة إلى التشكيك في صحة تدوين الحديث اعتماداً على أن الكتابة في العرب كانت نادرة . ولذلك جاء هذا البحث من عالمنا الدكتور صبحي الصالح رحمه الله ليرد على هذه الدعاوى ويثبت وَهَنَها . وعلى كلٍ من دوّن القرآن الكريم لن يعجزه تدوين السنة .

وهنا ينقلنا المشككون إلى حلبة أخرى ، وهي : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه نهى عن كتابة غير القرآن ، وأن من كتب غير القرآن عليه أن يمحوه ، مما يعني أنه لا يمكن أن يكون الحديث قد دُوِّن في الوقت الذي نهى فيه النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابته .

والرد على هذا الادعاء من وجهين :

- الأول : أن التسليم من المشككين بهذا القول يعني أنهم يسلمون بأن العرب كانت تعرف الكتابة ، إذ كيف يُنْهَون عن شيئ لا يحسنونه . ؟
- الثاني : أن هذا النهي كان سابقاً في بداية نزول الوحي ، وحتى لا يختلط الحديث مع القرآن الكريم . ثم لما أُمن اللَّبس ، و لم يعد لهذا الخوف مكان ، جاء الإذن العام بالكتابة من النبي صلى الله عليه وسلم فنَسَخَ الحكم السابق . هذا قول الجمهور من العلماء . أما عالمنا الصالح رحمه الله فيرى أن المنع ابتداءً ، ثم الإذن انتهاءً ، ليس سوى نوع من : «التدرج الحكيم في معالجة هذه القضية البالغة الخطورة » .

ويدل على ذلك أن من ذُكِرَتْ عنهم صحفٌ في الحديث النبوي الشريف ، كلهم كانوا متأخري الوفاة :

- فسعد بن عبادة رضي الله عنه متوفى سنة خمس عشرة (١٥) للهجرة .
- وسمرة بن جندب رضي الله عنه متوفى سنة ستين (٦٠) للهجرة .
- وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما متوفى سنة ثمان وسبعين (٧٨) للهجرة .
- وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما متوفى سنة خمس وستين (٦٥) للهجرة .
- وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما متوفى سنة تسع وستين (٦٩) للهجرة .

وهكذا ...

فكل من نُسبت إليه صحيفة فهو متأخر الوفاة مما يدلل لصحة قول القائلين : إن الحديث كتب أكثره في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بإذن منه ، نسخ ما كان سبق من المنع ، وذلك بعد أن أُمن التباس الحديث بالقرآن الكريم . واستمرت كتابته و لم تتوقف إلى بداية التوجه الرسمي بالجمع والتدوين .

كل هذه المباحث التي اختصرتها هنا ، جاءت مبسوطة مدعمة بالأدلة العقلية والنقلية فيما كتبه عالمنا الصالح رحمه الله في البحث الأول من كتابه (علوم الحديث ومصطلحه) ، والذي يعتبر سجلاً علمياً مهماً جداً في تلك الفترة من الزمن ، للأسباب الآتية :

أولاً – أن الكتاب طبع للمرة الأولى سنة (١٩٥٩ م) ، طبعته جامعة دمشق[١٥] . وهذه الفترة كانت تشهد نهايات زمن الإستعمار ، ذلك أن الأمم المتحدة أعلنت أن عام (١٩٦٠ م) هو سنة انتهاء الإستعمار الذي كان يعيش تحت كنفه الإستشراق.

ثانياً – أن تلك الفترة كانت من أنشط فترات الإستشراق ، فالبعوث الطلابية إلى الغرب كانت تترى ، وغالبهم يرجعون مشبعين بالكثير من الأفكار المشككة بالإسلام ونصوصه، بل وبقرآنه الكريم ، فيخلعون عن أنفسهم ثوب الشرق العلمي ، ليرتدوا رداءً فُصِّل لغير عقولهم ولغير مجتمعهم ، فلا يستر عورةً ، ولا يقي من عادية . . ولكنه أصاب جسد الأمة بطعنات من سهامٍ ، عمل أمثال شيخنا الصالح على نزعها .

ثالثاً – إتقانه للغة الإفرنسية كأحد علمائها ، ولا أقول كأحد أبنائها . وكانت تترجم إليها الكثير من الدراسات العالمية من ألمانيا ، وبريطانيا ، وغيرها من دول الغرب . الأمر الذي أتاح له الاطلاع على غالب هذه الدراسات .

رابعاً – معرفته الدقيقة بمناهج المستشرقين ومنابعهم الفكرية والعقدية ، وذلك من خلال تلمذته في جامعة السوربون على يدي أحد أبرز رجالاتها في الإستشراق ، وهو البروفسور لويس ماسنيون LOUIS MASSINION ، صاحب كتاب (الحلاّج) ، والذي قصد أن يصوره فيه على أنه نسخةٌ مؤسلمة للمسيح عليه السلام . هذا عدا عن ارتباط هذا الكتاب بتاريخ الصراع الديني في الجزائر .

---

[١٥] – وقد اعتمدت على هذه الطبعة في دراستي لأنها بنت عصرها ، وفيها التعرض المباشر للكثير من مشكلات ذلك الزمن .

فتلمذة عالمنا الشهيد الشيخ الدكتور صبحي الصالح رحمه الله على يديه أكسبته معرفة ثرّة بمناهج الإستشراق العلمية والفكرية ، ظهرت آثارها في كتاباته التي تميزت عن عصرياتها من الكتابات بالتوثيق الدقيق لكل معلومة ، بينما كان معاصروه يكتبون غالباً دون إحالات ، أو أن إحالاتهم تأتي عامة ، كما تميزت بالغوص الدقيق في أعماق الأهداف والدوافع الكامنة وراء كتابات المستشرقين ، سواءٌ أصابوا أم جانبوا الصواب ، فجاءت ردوده محكمة . ولربما قسا بعض الشيئ في عبارته ، غير أنه معذور في ذلك ، فالقوم قالوا في ديننا قولاً عظيماً .

ومع ذلك فقد تميزت كتاباته ومناقشاته للمستشرقين بالتجرد التام ، فالمستشرقون ليسوا سواءً في مواقفهم من ثقافتنا ومن ديننا ، فإن وُجد فيهم متحاملون ، فقد أنصفنا قسمٌ آخر منهم ، بل حتى المتحاملين لربما صدرت منهم أحياناً مواقف تستحق الثناء ، فلم يكن سابق علمه فيهم ليؤثر على الحكم العلمي المتجرد عنده ، لذلك وجدناه مع المتحاملين شديداً في العبارة ، قوياً في الحجة ، مع مثل : جولدزيهرGoldzeihr وسوفاجيهSauvaget ودوزي Dozi وشبرنجر Sprenger . ولكنه في نفس الوقت يثني على كتابات مثل : ابن الورد Ahlwardt ، ووُستنفلد Wustenfeld ، وفرنكل Frankel ، بل حتى على جولدزيهر نفسه عندما يُحسن .

فالقضية ليست مواقف شخصية ، ولا ردود فعل بحتة ، وإنما هي دراسات وأبحاث تقرع الحجة بأقوى منها ، وتصحح النظرات الخاطئة في تاريخ علومنا الإسلامية ، حيث تقرأ بعين العصر من خلال مواءمة النص مع الواقع تلبية لحاجات حادثة ، وهذا مفتاح من مفاتيح التجديد .

لذلك كانت مناقشاته مع المستشرقين ، وبخاصة في علوم الحديث ، موضع اهتمام ، فتتبعتها في كتاب (علوم الحديث ومصطلحه) وجمعتها في الدراسة التي بين أيديكم الكريمة ، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن أكون قد وُفِّقتُ إلى عرض الموضوع ، كما أرجو أن تستمتعوا بقراءة الميراث العلمي لهذا العَلَمِ الفذّ ، فإن فيه الكثير الكثير مما يلقي الضوء على الحقيقة العلمية المستعلية بالإيمان بالله تعالى الواحد الأحد ، بعيداً عن العواطف الجياشة العرِيَّةِ عن التحقيق ومناهج البحث .

الدكتور ماجد الدرويش

بسم الله الرحمن الرحيم

البحث

تدوين السنَّة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فإنه لا يخفى على الباحثين ما كان من نشاط ملموس للمستشرقين في العمل الدؤوب على تحقيق تراثنا ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص ما بين السنوات : (١٩٥٤م) و (١٩٦٠م) حيث إنّ الأمم المتحدة أعلنت سنة (١٩٦٠ م) أنها سنة نهاية الاستعمار . وهكذا اختفت وزارات الاستعمار التي كانت الملجأ الأول الذي يعيش في كنفه الاستشراق ويرعى حركته[١٦] .

ولكن قبل هذا الإعلان كان المستشرقون قد ألقَوْا بكميات لا بأس بها من كتب التراث المحققة ، أو من مؤلفاتهم، متبعين فيها منهجاً علمياً " حرصوا كل الحرص على أن يُضْفُوا عليه هيبة العلم وقداسة محرابه. وأن يُخفُوا تحت شارته وردائه كل أغراضهم وأهوائهم " [١٧] والتي راجت على فئة من المثقفين " فسبّحوا بحمدهم، وأشادوا بدقتهم وتجرُّدهم للبحث العلمي، وقدرتهم على التمحيص والتدقيق"[١٨] غير متنبهين لما حفلت به هذه الكتابات من "خلل وزلل نتيجةً للعجز عن إدراك سرِّ العربية وامتلاك ذوقها ، والعجز عن استكناه سرِّ التراث ، واستلهام روحه الرباني الإلهي"[١٩]، عدا عن "الأحكام المسبَّقة والمواقف غير المحايدة ، بل والعدائية ، التي تدعو إلى تعمد التشويه والتحريف"[٢٠] .

وقلّة من الباحثين هم الذين تنبهوا وقتها إلى هذا الخطر الداهم، منهم علامتنا الشيخ الدكتور صبحي الصالح رحمه الله تعالى ، فإنه تهيأ له الاطلاع المباشر على أعمال المستشرقين عن قرب ، ودراسة ما عندهم على أيديهم ، وفي مقدمة هؤلاء (لويس ماسينيون) صاحب كتاب (الحلاّج

---

16 ــ يراجع : " المستشرقون والتراث " لأستاذنا الدكتور عبد العظيم ديب . ص : ١١ .

17 – المرجع السابق : ص : ٢٧ .

18 – المرجع السابق نفسه .

19 – المرجع السابق : ص : ٨ .

20 – المرجع السابق نفسه .

) الذي صوره فيه على أنه نسخةٌ مؤسلمة للمسيح عليه السلام ، عدا عن ارتباط هذا الكتاب بتاريخ الصراع الديني في الجزائر[٢١] .

ومعلوم أن (ماسينيون) كان يشغل منصب "مستشار وزارة المستعمرات الفرنسية لشؤون الشمال الإفريقي ، كما كان الراعيَ الروحيَّ للجمعيات التبشيرية الفرنسية في مصر، عدا عن أنه خدم في الجيش الفرنسي خمس سنوات في الحرب العالمية الأولى"[٢٢] .

لذلك فإن تَلْمَذَةَ عالِمنا الصالح على يديه أكسبته معرفةً ثرَّةً بمناهج المستشرقين وطرائق التفكير والبحث عندهم ، الأمر الذي أهله ليكون الناقد البصير بكتاباتهم ، الخبير بمناهجهم .

لقد كان عند عالِمنا الصالح من عزّة الإنتماء إلى الإسلام ما يكفي ليكون قاضياً عادلاً سواء لموروثنا الثقافي ، أو لأحكام المستشرقين عليه .

وقد ظهر هذا الاتجاه العادل جلياً في كل كتاباته ، وبخاصة في كتابه (علوم الحديث ومصطلحه) ، والذي طبع للمرة الأولى سنة (١٩٥٩م) في دمشق ، فجاء متزامنا مع دراسات المستشرقين التي كانت تنشط في هذه الفترة المهمة من الحياة العلمية في العالم كله . ليدلل على مدى المتابعة الجادة الدؤوبة التي كانت تزين شخصيته العلمية .

وهذا الكتاب (علوم الحديث ومصطلحه) يعتبر سجلاً علمياً مهماً جداً في تلك الفترة من الزمن ، بل وحتى إلى يومنا هذا , لأن الدكتور الصالح لم يترك سانحة يقدر من خلالها على تصحيح خطأ وقع فيه المستشرقون ، أو فَهْمٍ لا يستقيم مع روحية العلم إلا وابتهلها ، فنراه يناقش ويحلل ويدقق ويحشد الأدلة ليؤكد على المواءمة بين الفطرة وأصول البحث العلمي ، بكل دقة وأمانة وموضوعية . ولكن ليس بعيداً عن الإعتزاز بالإنتماء العقدي ، والتباهي بالمنهجية العلمية التوثيقية التي أرسى مبادئها العلماء المسلمون عبر التاريخ .

لذلك اخترت الكتابة في هذا الجانب متخذا البحث الأول من الكتاب مثالاً على الذهنية العلمية ومنهجية البحث الحديثي الذي كان يَصْبُغُ شخصية عالِمنا رحمه الله ، ليكون نموذجاً لملامح التجديد في فكر الشهيد الشيخ الدكتور صبحي الصالح رحمه الله ، وبالأخص فيما يتعلّق بعلوم الحديث الشريف .

---

21 – المرجع السابق : ص : ١٨ .

22 – ينظر : د. محمد البهي ، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي . ص : ٥٥٦ . نقلاً عن المصدر السابق . ص : ١٨ .

ونموذجاً أيضاً لمدى التيقظ والحِذْر الذي كان يتمتع به علماؤنا، مع نُصْفَة في البحث وعدالة في القول، دون محاباة ولا شطط . وإنما هو البحث العلمي ، والمنهج الأكاديمي الـــذي يـــرى المستشرقون أنهم أرسوا دعائمه في العصر الحديث – مع تحفظنا على هذا الرأي– .

تدوين السنة

من المشتهر في كتب مصطلح الحديث أنهم يبحثون في تدوين الحديث الشريف: متى بدأ. وقد ذُكرت روايات تثبت أن التدوين للحديث كان منهياً عنه أثناء تنزُّل القرآن الكريم. وأُخرى تثبت أن هناك من دوَّن الحديث كما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل.

الروايات التي تنهى عن كتابة الحديث:

أمام هذا التعارض في الظاهر، وليس في نفس الأمر، أعمل الأئمة رضوان الله علـــيهم مناهج النقد، ومناهج الجمع عند التعارض ، ومالوا إلى أن النهي عن الكتابة كان في بداية الإسلام خوفاً من اختلاط صحف الحديث بصحف القرآن الكريم . فلما أُمِن اللبس أَذِنَ النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة . واعتبروا الإذن المتأخر ناسخاً للمنع المتقدم .

هذا خلاصة ما ذهب إليه العلماء في المسألة . وعليه درج كل من دون في المصطلح وتناول الموضوع . إلى أن جاء عصر المستشرقين الذين بدؤوا بالتنقير عما يظنونه فجوات يلجون منها إلى التشكيك بمصادرنا ونصوصنا وصولاً إلى رفضها " علمياً" كما يظنون، وبخاصة أن المسلمين ، طبعاً العلماء منهم ، كانوا قد ابتكروا علماً لضبط المرويات هو علم الإسناد ، فأخضعوا كل خبر يحتمل الصدق والكذب لذاته للتحليل والتمحيص بناءً على قواعد هذا العلم . ومن النصوص التي عُرِضَتْ النصوص الدينية الموروثة في أوروبا ، والتي جاءت بناءً على قواعد هذا العلم مقطوعـــة انقطاعاً بيناً عن أصولها ، بل ومعضلةً إعضالاً شديداً .

فأراد المستشرقون تبيان أن ما قيل في نصوصهم يصدق على الكثير من النصوص الحديثية ، فاستخدموا العلم الذي وضعه المسلمون لتمحيص المرويات في هجوم مضاد على مصادرنا الحديثية والتاريخية. فوجدوا نصوصاً تضاربت في أفهامهم حسبوها فجوةً يمكن أن يلجوا منها إلى مرادهم .

ولتبديد هذا الوهم ، كتب عالمنا الصالح الفصل الأول من كتابه (علوم الحديث) لأجل هذه القضية بالذات . فبدأ بموضوع تدوين الحديث[٢٣] ، فتكلم عن معرفة العرب للكتابة قبيل الإسلام ، وبخاصة في مكة المكرمة ، لينفي ما يزعمه البعض عن جهل العرب بالكتابة ، مستدلين باعتماد العرب على الحافظة دون التدوين . فنقد بعض الأخبار الواردة ، ومنها أنه ما كان في مكة قبيل البعثة "إلا بضعة عشر رجلاً يقرؤون ويكتبون"[٢٤] ، معتبراً "أن هذه الأخبار ، إذا صحَّت أسانيدها ، لا تبلغ أن تكون إحصاءً دقيقاً أو استقراءً شاملاً"[٢٥]، وأنها ليست سوى " دلالة ظنية غامضة لا يحسن مع مثلها القطع في هذا الموضوع الخطير "[٢٦] .

كما انتقد ولع المؤرخين بعبارة يرددونها دائماً : " وكانت الكتابة في العرب قليلة " [٢٧] .

وإن كنا" لا نملك من الحجج والبراهين العقلية والنقلية ما نؤكد به كثرة القارئين الكاتبين في تلك الفترة من حياة العرب"[٢٨]، على ما قاله ، إلا أنه يعتبر أن " لا شيئ يدعونا إلى الغلو في أمر الكتابة واعتقاد كثرتها في شبه الجزيرة العربية ، إلا أن يصيبنا ـــ وهذه عبارته ـــ من الجهالة العمياء ما يغرينا باتباع المستشرقين الذين يزعمون أن وصف العرب العرب بالأميين في القرآن لا ينافي معرفتهم القراءة والكتابة"[٢٩].

لقد أدرك رحمه الله بنظره الثاقب وعقله الحر أن مقولة المستشرقين في تفسير أمية النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمية أمته ، الهدف منها إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف القراءة والكتابة ، وبالتالي فهو مطلع على كتب الأمم السابقة ، وما القرآن إلا جمعٌ وتبويبٌ لتلك المعارف . واختاروا من تفسير الإمام الطبري (للأميين) عند قوله تعالى : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني)[٣٠] ما مفاده أن الأُمِّيَّ عندهم هو الذي " يجهل الشريعة الإلهية " ، فوجدوا في هذا التأويل " مبرراً لزعمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاتباً قارئاً ،

---

23 – ص : ١ .

24 – المرجع السابق ، وينظر لزاما ما قاله تعليقا .

25 – المرجع السابق نفسه .

26 – المرجع السابق نفسه .

27 – حاشية المرجع السابق .

28 – المرجع السابق " ص : ٢ .

29 –المرجع السابق نفسه .

30 – الآية ٧٨ من سورة البقرة .

وأن وصفه بالأمية ـــ كوصف العرب بها ـــ لا ينافي معرفة القراءة والكتابة " [٣١]، فقال رحمه الله : " وكان يحسن بالمستشرقين أن يقرؤوا تفسير الطبري في الصفحة نفسها ليروا أنه يُضَعِّفُ هذا الرأي "[٣٢] . ثم اعتبر " أن هذا الربط المضطرب بين الأمي عندما يوصف به النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين الأميين وصفاً للعرب ليس من المنطق في شيئ ، لأنه تجزئة لا مُسوِّغ لها في أصل اللغة "[٣٣] . ثم هذه اللفظة (الأمي) جاءت في سياق قرآني واحد فينبغي تفسيرها بمعنى واحد لا بمعنيين متباينين[٣٤]،" فإما أن يكون الأمي هو الذي يجهل الشريعة الإلهية ، أو هو الذي يجهل القراءة والكتابة "[٣٥].

وعليه فإنه – رحمه الله – يرى أنه بسبب هذه الإزدواجية في تفسير اللفظة كبُر "خطأ المفسرين الذين أوّلوا (الأميين) العرب بجهلة الشريعة الإلهية ، على حين أَوَّلوا النبي الأمي بالذي لا يعرف القراءة والكتابة "[٣٦] .فجاء خطؤهم مركباً مضاعفاً "لأنهم عوّلوا فيه على رأيٍ ضعيف شطروه شطرين ، ثم آمنوا ببعضه وكفروا ببعض ، وجاؤوا على الأثر برأيهم الصبياني – عبارته – : فأما العرب – بزعمهم – فهم أميون لجهلهم الشريعة الإلهية . وأما النبي فأميٌّ نسبةً إلى هؤلاء الجاهلين ، لتعليمه إياهم شريعة الله ، فهو نبي هؤلاء الجاهلين . أو نبي هؤلاء الأميين ! فهل بعد هذين التفسيرين من تناقض؟"[٣٧].

لقد أدرك ، رحمه الله ، البعد الفكري لتأويلات المستشرقين ، فعرضها على موازين النقد العلمي متخذاً اللغة منطلقاً لأنها وعاء كلام الله تعالى وعلى ضوئها يُفهم ، والتي يصعب على المستشرقين سبر روحها ، ولذلك تأتي تحليلاتهم انتقائية ولا منهجية .

وبعد إثبات تناقض هذه الأقوال ، لا بد من تقرير الصواب . وهو ما يقرره وضوح النص القرآني الذي لا يقصد بكلمة الأمي ، سواء أكانت وصفاً للعرب أم للنبي صلى الله عليه وسلم "

---

31. – علوم الحديث ، ص : ٢ .
32 – حاشية المرجع السابق .
33 – المرجع السابق نفسه .
34 – ينظر المرجع السابق .
35. – علوم الحديث : ص: ٣ .
36/ – علوم الحديث / ص : ٣ /
37. – المرجع السابق نفسه .

إلا الذي لا يعرف القراءة والكتابة "[٣٨] ، وهذا المعنى تؤيده اللغة ، وجمهور العلماء المسلمين ، إذ هو " ما فهمه جمهور المفسرين ، وما عليه علماء الأمة إلى يومنا هذا. وحينئذٍ لا يكون في وصف العرب بالأميين غلوٌّ في جهلهم الكتابة ، إذ الأمية بهذا المعنى كانت غالبة على كثرتهم ، وإنما يكون الغلو يقيناً في ادعاء كثرة الكتابة وأدواتها بين العرب ، وفي الزعم القائل إنهم لم يجهلوا الكتابة بل جهلوا شريعة الله ، لأن أحداً من الباحثين لم يأت ببرهان على هذا الرأي العقيم "[٣٩] .

وبعد تقريره معنى (الأمي) بأنه الذي لا يعرف القراءة ولا الكتابة ، لم يوافق أيضاً على أن من كان يعرفها بالندرة التي ذكرها بعض العلماء من المسلمين ،لأنه يوجد من النصوص ما يدل على أن مكة المكرمة كانت تنعم بعدد أكثر منه في المدينة المنورة ، كقصة فداء أسرى بدر من المكيين والذين تجاوز عددهم الأربعين[٤٠] ، فكان كل كاتب منهم يفدي نفسه بتعليم عشَرةٍ من أبناء المسلمين ، فإن اعتبرنا ، على سبيل التنزل، أنه كان فيهم خمسةٌ فقط كاتبين ، تكون النسبة حينها خمسة من أربعين ، أي أن واحداً من كل ثمانية في مكة يعرفون الكتابة .

فكيف إذا انضم إلى ذلك " أن كتبة الوحي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بلغ عددهم أربعين رجلاً، وأن كثيراً منهم مكيون ؟ .

هذا يعني أن الكتابة والقراءة كانت منتشرة في العرب ، وهي في مكة أكثر منها في غيرها . ومع تسليمنا بأن الغالب على الناس كان الأمية ، بمعنى عدم معرفة القراءة والكتابة ، ولكنها لم تكن من الندرة لدرجة أن لا يكون في مكة قبل الإسلام (إلا بضعة عشر رجلاً) يعرفون القراءة والكتابة .

فإذا تقرر هذا ، فإنه لا يمكن ، في رأي الدكتور الصالح ، أن نُرجع قلّة التدوين للحديث إلى ندرة وسائل الكتابة ، كما يزعمه الكثيرمن الباحثين ، " لأنها لم تكن قليلة إلى هذا الحد الذي يبالغ فيه " [٤١] ، وبخاصة أن الصحابة لم تعجزهم قلة الوسائل عن كتابة القرآن الكريم في (اللِّخاف[٤٢] ، والعُسُب[٤٣] ، والأكتاف[٤٤] ، والأقتاب[٤٥] ، وقطع الأديم[٤٦]).

---

38 – ينظر / ص:٣ / من المرجع السابق .

39 – علوم الحديث " ص / ٣و٤ / .

40 – ذكر ابن إسحاق في مغازيه أنهم بلغوا بضعةً وأربعين أسيراً .

41 – علوم الحديث : ص ٦ .

42 – اللخاف : حجارة بيض رقاق .(تاج العروس من جواهر القاموس)

إذن ، لا بد أن قلة تدوين الحديث تعود إلى أمور أُخرى ، وقد أرجعها الدكتور الصالح إلى انصراف الصحابة لتلقي القرآن ، إذ كانوا من تلقاء أنفسهم " مشغولين بجمعه في الصدور والسطور ، وكان كتابُ الله يستَغرق جُلَّ أوقاتهم "[٤٧] .

ومع ذلك فإن أفراداً منهم " وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه – وربما بكل ما سمعوه – وأقرهم على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أُمِنَ التباس السنة بالقرآن، على حين كتب أفراد آخرون أشياء قليلة، وظل سائرهم بين قارئ كاتب ، لكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث ، فغدا يسمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده ، وبين أميٍّ يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر في صدره ، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة في بدء الإسلام ومطلع فجره "[٤٨] . إضافة إلى ما ورد من توجيه نبوي عام للصحابة بعدم الكتابة [٤٩] .

فكل هذه العوامل جعلت جهود الصحابة تنصب نحو تدوين القرآن الكريم ، والعناية بحفظه ، وعدم تدوين السنة خوفاً من التباسها بالقرآن .

ثم بعد أن أُمِن اللبس جاء الإذن العام بالتدوين للسنة [٥٠] .

وإن كان الشهيد ، رحمه الله ، يرى أن المنع من كتابة ، الذي أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان توجيهاً عاماً لم يمنع من الإذن لبعض الصحابة ممن يوثق بضبطهم أن يكتبوا ما سمعوه منه صلى الله عليه وسلم ، فكان هذا بمثابة استثناء خصهم به لأسباب وجيهة قدّر أهميتها تبعاً للظروف والأشخاص"[٥١] .

– العسب : جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يُكشطُ خُوصُها . (تاج العروس)[43]

– الكتف : عظم عريض في أصل كتف الحيوان ، كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عندهم .(تاج العروس) . [44]

– القتب ما يوضع على ظهر الراحلة (ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر) [45]

– الأديم : الجلد . (تاج العروس) . [46]

– علوم الحديث : ص ٦ . [47]

– علوم الحديث : ص ٧ . [48]

– ينظر : علوم الحديث : ص : ٨ .[49]

– يراجع : علوم الحديث : ص : ٨ . [50]

– علوم الحديث ص : ١١ . [51]

وإن كان الكثير من العلماء جمعوا بين تقدم المنع وتأخر الإذن ، بأن المتأخر نسخ المتقدم، إلا أن الدكتور الصالح ، رحمه الله ، يرى أن ذلك يراد منه " التدرج الحكيم في معالجة هـــذه القضية البالغة الخطورة "[٥٢] ، وأن " تخصيص بعض الصحابة بالإذن العام في وقت النهي العام لا يعارض القول بالنسخ "[٥٣] ، معللاً ذلك بأن"إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه "[٥٤] .

وبهذه النتيجة التي خلص إليها الدكتور الصالح رحمه الله ، يرى أنه جمع فيهـــا بـــين "الآراء والتوجيهات المختلفة التي يخيل إلى الباحث السطحي – عبارته – أنها متضاربة"[٥٥]، والعبرة " بما انتهى إليه الموضوع آخر الأمر واستقرت عليه الأمة، وهو اتفاق الكلمة بعد الصدر الأول على جواز كتابة الأحاديث "[٥٦] .

وبهذه النتيجة التي توصل إليها بعدما يشبه الإستقراء لكثير من النصوص الواردة بهذا الشأن ، يكون قد هدم مقولة المستشرقين التي روجوا لها ومفادها أن الحديث النبوي الشريف لو يدوَّن إلا على رأس المئة الثانية بطلب من أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، معتبرين أن هناك فجوة تمتد إلى أكثر من مئة وخمسين عاماً بين سماع الحديث وتدوينه، فهو بهذا يبين أن هذه الفجـــوة غـــير موجودة ، فالحديث جمع في زمن ابن عبد العزيز و لم يُدوَّن ابتداءً ، كما أن القرآن الكريم جمع في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان و لم يُدَوَّن ابتداءً .

الصحف التي دُوِّنَت في العهد النبوي .

وللتأكيد على صحة ما وصل إليه من استنتاج عقد في الكتاب فصلاً[٥٧] عدد فيه الصحف الـــتي كتبت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، جامعاً الكثير من الأدلة التي لا يرقى إليها شك . فمن هذه الصحف :

---

52 – المرجع السابق نفسه .

53 – المرجع السابق .

54 – المرجع السابق .

55 – المرجع السابق .

56 – المرجع السابق نفسه .

57 – من ص : ١٢ إلى ص: ٢٣ .

١ – صحيفة سعد بن عبادة رضي الله عنه ، ذكرها الإمام الترمذي رحمه الله في كتاب الأحكام من سننه ، باب : اليمين مع الشاهد . قال ربيعة الرأي : وأخبرني ابنٌ لسعد بن عبادة قال : وجدنا في كتاب سعدٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين والشاهد[٥٨]. وهذه الصحيفة ذُكرت في مسند الإمام أحمد[٥٩] ، وسعد ابن عبادة رضي الله عنه ، كما جاء في " تهذيب التهذيب "[٦٠] للحافظ ابن حجر كان من كتاب الجاهلية[٦١] ، وكانت وفاته سنة ١٥ هجرية .

وكان ابنه يروي من هذه الصحيفة[٦٢] ,وكذلك نقل البخاري في كتاب الجهاد من صحيحه ، باب : الصبر عند القتال" أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله ابن أبي أَوْفى الذي كان يكتب الحديث بيده ، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه[٦٣]

وإن كان هذا الاستنباط غير دقيق ، والدكتور الصالح نقله عن كتاب " السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث " للدكتور محمد زبير الصديقي ، إلا أنه لا شك أن ابن أبي أوفى كان يكتب ، وعند الرجوع إلى الموضع المشار إليه من صحيح البخاري نجد الآتي " قال سالم بن أبي النضر : إن عبد الله بن أبي أوفى كتب فقرأته : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(إذا لقيتموهم فاصبروا) [٦٤].

وكان البخاري أورد في موضع سابق[٦٥] أن سالم أبا النضرِمولى عمر بن عبيد الله – وكان كاتبه – قال : كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى – أي إلى عمر – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف) .

فهذا يدل على أن ابن أبي أوفى كتب أحاديث وقرأها الناس ، ولكنها غير صحيفة سعد بن عبادة رضي الله عنهم أجمعين .

---

58 – سنن الترمذي : ٣ / ٦٢٧ .

59 – ينظر "علوم الحديث " ص ١٣ حاشية .

60 – ج٣ / ص٤٧٥ .

61 – وعبارته : كان سعد في الجاهلية يكتب بالعربية ويُحسن العوم .

62 – ينظر " علوم الحديث " ص ١٣ حاشية .

63 – علوم الحديث ص ١٣ .

64 – فتح الباري : ٦/ ٤٥ .

65 – كتاب الجهاد ، باب : الجنة تحت بارقة السيوف (الفتح ٦ / ٣٣) .

٢ – صحيفة سمرة بن جندب رضي الله عنه ، المتوفى سنة ٦٠ للهجرة . ففي ترجمة ابنه من تهذيب التهذيب[٦٦] أنه روى عن أبيه نسخة كبيرة . ولعلها الرسالة التي بعث بها إلى بنيه وقال فيها ابن سيرين : في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير[٦٧] .

٣ – صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما المتوفى سنة ٧٨ للهجرة . وكان التابعي الجليل قتادة ابن دِعامة السدوسي يقول : لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة[٦٨].

وكذلك فإن سليمان بن قيس اليشكري جالس جابراً وروى عنه صحيفة [٦٩] . ونقل الدكتورعن بعضهم أن وهب بن منبه روى أحاديث من إملاء جابر وأحالنا إلى تهذيب التهذيب[٧٠] , ولكنني لم أجد ذلك في الموضع المحال إليه فلعله في غيره .

٤ – الصحيفة الصادقة التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، المتوفى سنة ٦٥ للهجرة . وهي من أشهر الصحف التي كتبت في العصر النبوي ، وإن كان العدد الذي ذكره الدكتور لأحاديث الصحيفة غير مسلم به[٧١] ، إلا أنها كانت معروفة ، وأن

عبد الله كتبها بإذن النبي صلى الله عليه وسلم . وهي محفوظة في مسند الإمام أحمد بن حنبل[٧٢]. ويكفي في ثبوتها ما قال أبو هريرة رضي الله عنه : " ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب". وما قاله مجاهد بن جبر : أتيت عبد الله بن عمرو ، فتناولت صحيفة تحت مفرشه ، فمنعني ، قلت :ما كنت تمنعني شيئا! قال : هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه أحد[٧٣] .

---

66 – ٤ / ١٩٨

67 – تهذيب التهذيب ٤ / ٢٣٦ ــ ٢٣٧ .

68 – ينظر علوم الحديث : ص ١٥ .

69 – تهذيب التهذيب ٤ / ٢١٥ .

70 – ١١ /١٦٦ ترجمة وهب بن منبه .

71 _

ذكر الدكتور أن الصحيفة حوت مئة حديث . والذي في المصدر المحال إليه وهو أسد الغابة أن عبد الله قال : حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم ألف مثل . ولا يلزم أن يكون ما حفظه هو الذي كتبه .

72 – ومجموع أحاديث مسند عبد الله بن عمرو (٦٣٨) حديثاً وهذا يؤيد ما ذكرته أنه لا يلزم أن يكون كتب كل ما حفظ .

73 – أسد الغابة : ٣ / ٣٤٦ .

٥ – أيضا من النصوص المدونة صحيفة العهد الذي كتب في المدينة المنورة في السنة الأولى للهجرة، والذي نظم العلاقة بين المسلمين واليهود . وهي معروفة متواترة[٧٤] .

٦ – ألواح عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، المتوفى سنة ٦٩ للهجرة . فقد اشتهر عنه أنه عُنِي بكتابة الكثير من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم . ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حِمل بعير من كتبه . وقد ظلت هذه الألواح معروفة متداولة مدة من الزمن[٧٥] .

٧ – صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه . وقد أسماها الدكتور الصالح " صحيفة أبي هريرة لهمام بن منبه " ، واعتبر بناءً على كثرة روايات أبي هريرة أنه لا بد أن صحفاً كثيرة " جمعها الصحابي الجليل أبو هريرة ، المتوفى سنة ٥٨ للهجرة، قد تلفت إلا هذه الصحيفة التي رواها عنه تلميذه التابعي همام بن منبه ، المتوفى سنة ١٠١ للهجرة ، ثم نسبت إليه فقيل : صحيفة همام ، وهي في الحقيقة صحيفة أبي هريرة "[٧٦] .

وهذه الصحيفة معروفة مشهورة ، وقد رواها عن همام تلميذه معمر بن راشد الصنعاني ، وعنه تلميذه عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنف ، وعنه وعن غيره عن معمر الإمامُ أحمد في مسنده . وهي تتضمن حوالي المئة والأربعين (١٤٠) حديثاً . وقد وصلتنا كاملة كما دونها همام عن أبي هريرة رضي الله عنه . كما أن صاحبَيْ الصحيحين أخرجا منها أحاديث ، اتفقا على مجموعة منها ، وتفرد كل منهما بأحاديث.

ولكن هذه الصحيفة كتبت يقيناً بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن وهباً ولد قبيل سنة ٤٠ للهجرة ، وتوفي شيخه أبو هريرة رضي الله عنه سنة ٥٨ للهجرة ، والدلائل بين أيدينا تشير إلى أن أبا هريرة كان لا يكتب ، وهو ما صرح به نفسه عندما قال : "ما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب "[٧٧] . فهذا تصريح منه بأنه لا يكتب .

---

74 – ينظر علوم الحديث ص ١٩ و ٢٠ .

75 – ينظر " علوم الحديث " ص : ٢٠ و٢١ .

76 – ينظر المرجع السابق : ص : ٢١ و٢٢ .

77 –البخاري : الصحيح : كتاب العلم : باب كتابة العلم : ح ١١٣ .

وقد نبّه الحافظ في الفتح[٧٨] إلى أن قوله (ولا أكتب) قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية ، قال : تُحُدِّثَ عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : هذا هو مكتوب عندي .

ونقل عن ابن عبد البر قوله : حديث همام أصح —أي في أنه لا يكتب – ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعدُ . ولكن الحافظ مال إلى أقوى منه فقال : لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه . انتهى .

ولكن هذا بطبيعة الحال يؤيد ما ذهب إليه الدكتور الصالح من أن الكثير من النصـــوص الحديثية عرف طريقه إلى التدوين في زمن الرسالة الأول .

وهذا كاف في دحض دعوى المستشرقين بأن الحديث النبوي الشريف لم يدون إلا في مطلع القرن الثاني .

موقف المستشرقين من تدوين الحديث

ولأجل هذا المعنى عقد الدكتور الصالح فصلاً في كتابه ينتقد فيه الـــذين يجـــرون وراء المستشرقين أمثال جولدزيهر Goldziher ، وسوفاجيه Sauvaget

لينقلوا عنهم الاعتراف بالتدوين المبكر للحديث ، في حين أن " كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع مجالاً للشك في تحقق تقييد الحديث في عصر النبي صلى الله عليه وسلم نفسه ، وليس على رأس المئة الثانية للهجرة كما يمن علينا هذان المستشرقان – عبارته — وهي تنطق — فوق ذلك — بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعاً، لا في بعضها دون بعض كما يظن (دوزي Dozy) [٧٩] .

وهكذا نجد أن عالمنا الصالح متسلح باطلاع واسع على ما كتبه المستشرقون بلغتهم حـــول السنة النبوية، ولكن هذا الاطلاع كان بعين الناقد البصير . ويقيناً هو لم يطلع على كتاباتهم لمجرد النقد فقط ، ولكنه ، على ما تواتر عنه ، كان بحاثةً يتمثل الحديث القائل : (الكلمة الحكمة ضالّة

78 – ج١ / ص ٢٥٠ .

79 – علوم الحديث : ص : ٢٣ و٢٤ .

المؤمن)[80] ، فهو طالب حكمة ومعرفة ، ولكنه مع هذا لا يلغي عقله ولا شخصيته ، ولا يجعل هذا الاطلاع على حساب انتمائه وهويته .

فاطلاعه على تراث البشرية اطلاع المستعلي بما عنده من قيم ، وليس اطلاع المنهزم المسحوق الذي يُغَيِّبُ شخصيته وعقله لصالح الآخرين .

وهو ، مع مناقشاته العلمية المدعمة بالأدلة القاطعة ، لم يُخْفِ معرفته بأسباب ما كتبوه معتبراً أن المستشرقين " لم يتجشموا جمع الأدلة والبراهين على إثبات تدوين السنة لإسداء خدماتهم الخالصة إلينا وإلى أدبنا وشريعتنا – وأنا أقتبس – ، بل لهم أغراض إليها يهدفون ، ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون "[81] .

الرد على جولدزيهر

ولذلك بدأ بتتبعهم فيما كتبوه ، ثم عرض كل ذلك على ما سبق تقريره وتثبيته ، فبين أن جولدزيهر حاول فيما كتبه عن التدوين المبكر للحديث التشكيك في أمر هذه النصوص ، وبث الريبة في صحتها[82] ، وأنه " رمى بهذا إلى غرضين : أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور ، لتعويل الناس منذ القرن الهجري الثاني على الكتابة . والآخر : وصم السنة بالاختلاق والوضع على ألسنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحياة "[83].

ولأجل دحض هذه الشبهات أطال عالمنا " الحديث عن الصحف المكتوبة في عهده صلوات الله وسلاماته عليه لنضع – يقول – بين يدي القارئ الأسانيد التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشروع في كتابة الأحاديث في حياته عليه الصلاة والسلام ، وتؤكد تسلسل الرواية حفظاً وضبطاً في الوقت نفسه "[84] .

الرد على سوفاجيه

---

80 – أخرجه الترمذي : آخر حديث في كتاب العلم . رقم ٢٦٨٧ .

81 – علوم الحديث ص ٢٤ .

82 – ينظر المرجع السابق .

83 – علوم الحديث / ص ٢٤ – ٢٥ .

84 – علوم الحديث ص ٢٥ .

ويرى رحمه الله تعالى أن ما كتبه سوفاجيه في كتابه " الحديث عند العرب " من محاولة لتفنيد " المعتقد الخاطئ عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها ، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين الأحاديث والتعويل على هذا التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضاً في مطلع القرن الهجري الثاني ، وليس في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام"[٨٥] يرى أن هذا " لا يختلف في شيئ عن غاية جولدزيهر "[٨٦] .

الرد على دوزي

أما المستشرق دوزي ، وبعد ذكر عبارته معدلة ، لأنها – على ما قال – " أوقح من أن نوردها على حالها " [٨٧] ، والتي مفادها أن الكثير " من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث"[٨٨] وأنها " تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها "[٨٩] ، هذا مع العلم أنه قدّم لكلامه بمداخلة اعترف فيها بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودونت في الكتب بدقة بالغة وعناية لا نظير لها "[٩٠]، فهو لعله " يخدع برأيه المعتدل كثيراً من علمائنا فضلاً عن أوساط المتعلمين فينا"[٩١]. ولكنه لم يكن غرضه خالصاً للعلم والبحث المجرد " حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة ، وإنما كان يفكر أولاً وآخراً بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة من نظرات مستقلة في الكون والحياة والإنسان ، وهي نظرات لا يدرأ عنها استقلالها النقدُ والتجريح ، لأنها لم تنبثق من العقل الغربي المعجز ، ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد "[٩٢].

---

85 – المرجع السابق .

86 – المرجع السابق .

87 – علوم الحديث / حاشية ص ٢٦ .

88 – علوم الحديث / ص ٢٥ .

89 – علوم الحديث ص ٢٦ .

90 – علوم الحديث ص ٢٥ .

91 – المرجع السابق نفسه .

92 – علوم الحديث ص ٢٦ .

ولأن هؤلاء المستشرقين لم يكونوا متجردين تماماً عند بحثهم لهذه الأمور العلمية ، فإن الدكتور الصالح يرى أنه لا يمكن أن نكون عالة عليهم " في تحقيق شيئ يتعلق بماضي ثقافتنا ، وسنكون منهم على حذر في كل ما يؤرخونه لحضارتنا"[٩٣].

وهكذا نراه يقرر هذه النتيجة الكلية التي تنطبق على كل ما جاء به المستشرقون فلا بد للباحث أن يكون من ذلك على حذر .

وللتأكيد على عدم الوثوق المطلق بما حققه المستشرقون ، انتقل الدكتور الصالح رحمه الله إلى موضوع آخر يتصل بتدوين السنة ، وقد تخبط فيه المستشرقون أيضاً ، وهو ما قاله جولدزيهر من " أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم ، حثاً عليه أو نهياً عنه ، إنما كانت أثراً من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لترعتَيْهم المتباينتين "[٩٤] .

ولو أُخذ بهذا الكلام لكانت النتيجة أن كل ما دُوِّنَ من نصوص كان يخضع للمذاجية والمذهب . وهذا إن دلَّ على شيئ ، فإنما يدل على جهل هؤلاء المستشرقين بأصول النقل العلمي عند علماء المسلمين ، وكيف أنهم في قواعد النقد التي أصلوها للمرويات وللرواة ، كانوا ينظرون في جملة ما ينظرون إليه مدى موافقة الرواية لمذهب الراوي ، وبخاصة فيما يتعلق برواية المبتدع ، فقد وضعوا لقبول روايته شروطاً منها أن لا تكون روايته تؤيد بدعته .

فمن يضع مثل هذه القواعد لا يمكن أن يتهم بأنه ما دوَّن إلا ما يؤيد رأيه ، وكأن الشريعة من وضع البشر لا من وضع رب البشر .

فهؤلاء الذين قالوا هذا الرأي فيما دون من العلم يرون " أن أهل الحديث يترعون إلى جواز تقييد السنة ليكون مستنداً بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها ، وأهل الرأي – على العكس– يترعون إلى النهي عن الكتابة ، وإثبات عدم تقييد العلم ، تمهيداً لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به "[٩٥] . وكأن القضية تسابق على اتباع هوى لا على اتباع حكم .

---

93 – المرجع السابق .

94 – علوم الحديث ص ٢٧ .

95 – علوم الحديث ص ٢٧ .

وقد تأثر بما كتبه جولدزيهر بعض الباحثين[٩٦] ، وتأثر هو ببعضهم من مثل سلفه المستشرق (شبرنجر Sprenger) وبخاصة بعد اطلاعه على مقاله في " نشأة الكتابة وتطورها " ، وشبرنجر هذا هو الذي اكتشف سنة ١٨٥٥م كتاب " تقييد العلم " للخطيب البغـــدادي [٩٧] ، ولكـــن الدكتور الصالح لاحظ الفروقات بين منهج المستشرقَيْن وأنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً في هذا الموضوع ، " أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة الكتابة عند العرب ، ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور أن الحديث لا بد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا ما يعنيه بالذات .

وأما جولدزيهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص ، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث ، والبعض الآخر وضعه أهل الرأي "[٩٨] .

وهو إذ يناقش مناهج المستشرقين ، لا يفوته التنويه بكتابات صدرت في ذلك الوقت، بذل أصحابها فيها جهداً في الرد على المستشرقين ، ولكنه مع ذلك يبدي رأيه مع النقد والتحليل ، فحيث يرى أن الباحث أصاب يثني ، وحيث يرى أن الباحث لم يصب يقوم [٩٩] .

وهو في كل ذلك يعنيه أمر واحد هو " خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق التحديث وحده " [١٠٠] .

وبالرغم من أهمية ما حققه الدكتور الصالح رحمه الله في شأن التدوين المبكر للحديث ، إلا أننا للأسف وجدنا أن بعض المتأخرين ممن كتبوا في " دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث " قد أغفل ما كتبه الدكتور الصالح ، بينما نجده ينقل عمن نقل عن الدكتور الصالح . وهذا قصور في ميدان البحث العلمي[١٠١].

الضلال العلمي

81-من مثل (روث مكنسون Ruth mackenson) في دراستها : كتب عربية ومكتبات في العصر الأموي . ينظر : علوم الحديث ٢٧ حاشية .

97- علوم الحديث ص ٢٧ .

98- علوم الحديث ص ٢٨ .

99- ينظر علوم الحديث ص ٢٨ و٢٩ .

100- علوم الحديث ص ٣٠ .

101 - the significance of sunna and hadith and their early documentation الدكتور امتياز أحمد ، كتبت سنة ١٩٧٤

ويبقى الهم الأكبر عند الدكتور الصالح تلك الفكرة التي تولى كبرها جولدزيهر ، والتي أطلق عليها لقب (الضلال العلمي)[١٠٢] ، ومفادها أن كل فريق كان يكتب ما يؤيد رأيه وهواه ويرد ما يخالفه .

ولدحض هذا الضلال العلمي أورد الدكتور الصالح مجموعة من النصوص تثبت كراهة التابعين أن يُكتب عنهم رأيهم دون النصوص[١٠٣]. ومن ذلك ما روي عن جابر بن زيد – المتوفى سنة ٩٣ للهجرة – أنه قيل له : إنهم يكتبون رأيك . فقال مستنكراً : يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غداً . [١٠٤]

فهذا واضح في أنهم كانوا يفرقون بين النصوص الشرعية وبين الآراء الشخصية . وهذا كان مشتهرا عند المتقدمين ، وعليه حمل ما ورد عنهم من نهي عن الكتابة ، أي النهي عن كتابة الآراء الشخصية ، أما كتابة النصوص النبوية فقد كانت منتشرة بين التابعين[١٠٥] ، فمن ذلك ما كان من حرص سعيد بن جبير على كتابة الحديث ، فقد قال : كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس ، فكنت أسمع الحديث منهما ، فأكتبه على واسطة

الرحل حتى أنزل فأكتبه "[١٠٦] .

وبالرغم من أنه هو الذي روى عن ابن عباس قوله : " إنما أضلّ من قبلكم الكتب"[١٠٧] ، نجده يروي عنه أيضاً : " خير ما قيد به العلم الكتاب "[١٠٨] .

ولو نظر من لا رأي له في هذه النقول لظن أنها متضاربة ، ولكنها في الحقيقة تتكلم عن حالين مختلفين ، فالنهي منصرف إلى كتابة الرأي المجرد ، والإذن منصرف إلى جواز ، بل وضرورة ، كتابة النصوص النبوية .

---

102 – ينظر علوم الحديث ص ٢٧ .

103 – ينظر علوم الحديث ص ٣٣ و٣٤ .

104 – علوم الحديث ص ٣٤ .

105 – المرجع السابق .

106 – تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ١٠٣ . وينظر علوم الحديث ٣٤ .

107 – تقييد العلم ص ٤٣ . وينظر علوم الحديث ص ٣٥ .

108 – تقييد العلم ص ٩٢ . وينظر علوم الحديث ص ٣٥ .

ومن قرأ النصوص القديمة وأمعن النظر فيها يدرك أن لفظة (عِلم) يراد بها النصوص الشرعية – قرآن أو سنة – ، ويقابل ذلك (الرأي) وهو الفهم لهذه النصوص . وهذا المعنى واضح في كلمة جابر بن زيد : " يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غداً " ، لأنه نظرٌ منه في الدليل ، وقد يصح خلافه ، فيوجب ذلك الرجوع عنه .

والنصوص على ذلك كثيرة جداً . منها مثلاً :

– قول الإمام مالك رحمه الله : " الحكم الذي يُحكم به بين الناس حكمان : ما في كتاب الله أو أحكمته السنة، فذلك الحكم الواجب لك الصواب . والحكم الذي يجتهد فيه العالم برأيه فلعله يوفق . وثالث متكلف فما أحراه ألا يوفق "[١٠٩] .

فليُنظَر كيف فرّق الإمام مالك بين النقل ، وبين النظر فيه ، وبين النظر العري عن الدليل . فالأول هو المأذون بتدوينه ، والثاني هو الذي لم يأذن التابعون بتدوينه ، والثالث لا يعتبر أصلاً .

– ومن الأدلة عليه ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله : " ليس لأحد أن يقول في شيئ حلال وحرام إلا من جهة العلم ، وجهة العلم نص في الكتاب ، أو في السنة ، أو في الإجماع ، أو في القياس على هذه الأصول ما في معناه "[١١٠] .

وهذا تصريح بمرادهم من لفظة (العلم) وأنه النص .

– ومن هذا الباب ما أخرجه الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه[١١١] عن عطاء بن يسار أنه سئل عن المستحاضة –أي في الحج –فقال : تصلي ، وتصوم ، وتقرأ القرأن ، وتستثفر بثوب ثم تطوف . فقال له سليمان بن موسى : أيحل لزوجها أن يصيبها ؟ قال : نعم . قال سليمان : رأي أم علم ؟ قال : بل سمعنا أنها إذا صامت وصلّت حلّ لزوجها أن يصيبها " .

فقول سليمان : رأي أم علم ؟ يدلنا على أن كلمة (العلم) كانت عندهم مصطلحاً يدل على النقل . وأن كلمة (رأي) كانت عندهم مصطلحاً يدل على الإجتهاد . وهو الذي ينصرف المنع عن التدوين إليه .

---

109 – جامع بيان العلم وفضله ، الحافظ ابن عبد البَرّ : ٢ / ٢٥ .

110 – جامع بيان العلم ٢ / ٢٦ .

111 – ج١ / ص ٣١١ ، رقم ١١٩٤ .

– ومنها ما نقل عن الإمام محمد بن سيرين ، أنه سئل عن المتعة – أي التمتع – بالعمرة إلى الحج ، فقال : " كرهها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، فإن يكن علماً فهما أعلم مني ، وإن يكن رأياً فرأيهما أفضل " [١١٢] . ففرق أيضا بين القول اعتماداً على نص ، وهو العلم ، وبين القول اعتماداً على فهم النص ، وهو الرأي .

ولا يفوتنا أن نبين أن العلم عندهم ما كانت دلالته قطعية . وأن الرأي ما كانت دلالته ظنية .

فكل هذه النقول تدحض (الضلال العلمي) الذي تولى كبره المستشرق جولدزيهر متهماً سلفنا بالمزاجية في تدوين العلم ، وتُبين مدى الدقة والأمانة عند التابعين في التفريق بين النص وبين الإجتهاد ، وهذا يؤكد كل كلمة قالها الدكتور الصالح في نوايا المستشرقين .

ثم عندما رسخ هذا التفريق في الأذهان " أصبح كثير من أوساط التابعين في أول المئة الثانية لا يرون بأساً في تقييد العلم ، ويرخصون لتلامذتهم بتقييده ، كما رخّص سعيد بن المسيَّب –المتوفى سنة ١٠٥ للهجرة – لعبد الرحمن بن حرملة –المتوفى سنة ١٤٥ للهجرة – بذلك حين شكا إليه سوء الحفظ ، وراح الشعبي – عامر بن شراحيل الإمام المتوفى في العشر الأول من المئة الثانية – يردد العبارة المشهورة التي كانت صدىً لحديث مرفوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم[١١٣] تناقله الصحابة والتابعون : "الكتاب قيد العلم " ، وينبه على فائدة الكتابة فيقول : " إذا سمعتم مني شيئا فاكتبوه ولو في حائط"[١١٤] . إلى أمثلة كثيرة ساقها الشهيد الدكتور صبحي الصالح رحمه الله تعالى تثبت انتشار كتابة الحديث في مطلع القرن الأول[١١٥]، وأن الحديث النبوي قد مرّ "بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً ، وساعدت الطباعة الحديثة على نشر هذا التراث الإسلامي العظيم "[١١٦] .

وبهذه النتيجة ختم الدكتور الشهيد الشيخ صبحي الصالح بحثه حول تدوين السنة .

---

112 – جامع بيان العلم " ج٢ / ص٣٠ .

٩٨ – وهو ما أخرجه الطبراني في الأوسط (١ / ٢٥٩ رقم ٨٤٨) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ،أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال له : (قيِّد العلم) . قلت : وما تقييده ؟ قال : (الكتاب) .

114 – تقييد العلم ص ١٠٠ .

115 – ينظر علوم الحديث من ص ٣٥ إلى ص ٤١ .

116 – علوم الحديث ص ٤١ .

ملامح التجديد في المنهجية الحديثية عند الدكتور الشهيد

ونحن نجول في هذه الرياض المنمقة من البحوث العلمية الراقية ، يلفت انتباهنا حرص الدكتور الصالح على التوثيق الدقيق لكل معلومة مهما كانت ، وعلى سوق الأدلة لكل رأي مهما كان ظاهراً . فإذا علمنا أنه رحمه الله طبع كتابه هذا (علوم الحديث) للمرة الأولى سنة ١٩٥٩م ، أدركنا مدى الجهد الذي بذله ، بل ومدى الاطلاع الذي يتحلى به رحمه الله .

ولا يمكننا أن ندرك الجديد الذي جاء به الشهيد على صعيد الكتابة والتوثيق إلا إذا نظرنا في مناهج التدوين عند معاصريه . وقد كتب معه بالتزامن في ذلك الوقت أئمة كبار من مثل العلامة الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله ، فكنا نراه يسوق الكلام سوقاً، فيأتي بالأحاديث والأقوال دون إحالات ، وكذلك ، ممن نقل عنهم الشيخ الصالح في كتابه ، العلامة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، اقتبس من كتابه (المختصر في علم رجال الأثر)، والكتاب عندي نسخة منه ، وما يقال في كتابة الإمام أبي زهرة يقال فيه .

وهذا لا يعني التقليل من هذه الأعمال العلمية ، وإنما هكذا كانت المنهجية ، والقوم كانوا أمناء على الكلمة ، وعلى الفكرة ، فما كان أحدهم ليفرط بنفسه يوم القيامة بين يدي الديان . إضافة إلى أن غالب المصادر كانت ما زالت مخطوطات لم تخرج إلى عالم الطباعة بعد . ولا يخفى ما في الإحالة إليها من صعوبة .

ولعل السبب في حرص الدكتور الصالح على التوثيق هو التأثر بالمنهج الغربي للتصنيف من ناحية، ومن ناحية أخرى ، قد يكون السبب هو نفس المنهج الذي اتبعه المستشرقون في توثيق المعلومات إيهاماً منهم للقارئ بصوابية ما توصلوا إليه ، فأظهر بما لا يقبل الشك التدليس والتمويه الذي اتبعوه مع القارئ من خلال التوثيق .

ومهما كانت الأسباب فلا شك بأن التأليف والتوثيق العلمي عرف على يد الدكتور الصالح مرحلة جديدة قوامها التوثيق الدقيق .

ومع ما في الرجوع إلى المخطوطات من صعوبات إلا أننا وجدناه في هذا البحث من الكتاب فقط ، والذي استغرق ٤١ صحيفة من الكتاب البالغ ٣٢٠ صحيفة ، دون جريدة المراجع ومسرد الأعلام وصفحة التصويبات وفهرس الموضوعات ، قد رجع إلى ستة مخطوطات ، هي:

- مخطوط (المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي) للقاضي ابن خلاد الرامَهُرْمُزي[١١٧] .

- مخطوط (الإلماع في تقييد الرواية وأصول السماع) للقاضي عياض اليحصبي .[١١٨]

- مخطوط (ذم الكلام وأهله) للحافظ أبي إسماعيل الهروي .[١١٩]

- مخطوط (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب البغدادي .[١٢٠]

- مخطوط (جمع الجوامع) للحافظ السيوطي .[١٢١]

- مخطوط (علل الحديث) المروية عن الإمام أحمد .[١٢٢]

هذا عدا المراجع المطبوعة التي نقل عنها والبالغة في هذا البحث فقط تسعاً وثلاثين (٣٩) مرجعاً باللغة العربية ، وثمانية مراجع باللغة الأجنبية .

وعدا المراجع التي نقل عنها بالواسطة ، منها مثلاً مخطوط (أنساب الأسراف) للبلاذري [١٢٣] .

وأمر آخر تجدر الإشارة إليه أن بعض المصادر التي استقى منها كانت عنده هدية من مؤلفيها أو محققيها . [١٢٤]

ملامح منهجية النقد عند الدكتور الصالح

أيضاً مما يستوقفنا ، ونحن نُسَرِّح عقولنا في هذا السفر العلمي المبارك ، متتبعين الإحالات العلمية ، أن الدكتور الصالح ليس ممن يسلم للفكرة بسهولة ، بل لا بد أن يكون لها من قـــوة الإقناع ما يلبي نهمه العلمي وعقله المستنير . لأنه صاحب قناعات ليس من السهل أن يأتيه آت بما يخالفها ، بل لا بد أن يكون عنده من قوة الحجة ما يجعل فكرته تصمد أمام نقده الدقيق والعميق .

- ينظر علوم الحديث ص٩ حاشية ١ و٢ . [117]
- ينظر علوم الحديث ص ٨ حاشية ٢ .[118]
- ينظر علوم الحديث ص ٨ حاشية ٢ . [119]
- ينظر علوم الحديث ص ٢٣ حاشية ٥ . [120]
- ينظر علوم الحديث ص ٣١ حاشية ٤ . [121]
- يراجع علوم الحديث ص ١٤ حاشية ٤ . [122]
- ينظر علوم الحديث ص ٥ حاشية ٤ .[123]
- ينظر الملحق رقم ١ . في آخر البحث . [124]

لذلك نجده في الكثير من الإحالات في الحواشي يتبع الفكرة أو المعلومة المقتبسة بالنقد والتحليل ، مهما كانت الفكرة بسيطة قد لا يُتَنبهُ لها عادة .

من مثل تصحيحه لسنة وفاة التابعي همام بن منبه وأن وفاته كانت في سنة ١٠١ للهجرة كما جاء في ترجمته من كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد ، وليس ١٣١ أو١٣٢ على ما جاء في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ، وعنه أخذ هذا التاريخ من ترجموا لهمام . كالزركلي مثلاً ، و لم يدفعهم هذا الاختلاف الكبير لتحقيق التاريخ .

ولكنّ نهم الدكتور الصالح العلمي لا يشبعه مرور الكرام على هذه الإشكالية ، وبالتالي لا بد من ترجيح تاريخ على آخر ، فرجح ما جاء في طبقات ابن سعد معتمداً كونها (أقدم المصادر) والنص فيها واضح لا لبس فيه (إحدى أو اثنتين ومئة) .

بينما عند الحافظ ابن حجر (قيل : سنة اثنتين ، وقيل : إحدى أو اثنتين وثلاثين) .

والحقيقة أن ما رجحه الدكتور الصالح هو التاريخ الصحيح ، وقد جاءت ترجمة لهمام في كتاب قديم آخر هو (الطبقات) لخليفة بن خياط – المتوفى سنة ٢٤٠ للهجرة – ضمن الطبقة الثانية من تابعي اليمن، فقال : " همام بن مُنَبِّه : يُكنى أبا عقبة ، مات سنة إحدى أو اثنتين ومئة"[١٢٥]. وابن خياط هذا معاصر لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ للهجرة فهذا يؤكد ما رجحه عالمنا الصالح .

ومن ذلك أيضاً أنه عندما تكلم عن صحيفة عبد الله بن عمرو الصادقة ، استشهد بقول لابن عمرو يقول فيه : " ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان : الصادقة ، والوَهْطَةُ. فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الوهطة فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها "[١٢٦] .

وكان السيد رشيد رضا قد مال إلى تضعيف هذا القول في مجلة المنار[١٢٧] ، اعتماداً على وجود راو معين في سنده ، فاعتبر الدكتور الصالح أن هذا : " لا ينبغي أن يكون له أثر في إضعاف سائر الروايات التي تصوِّر عبد الله بن عمرو يُعْنى بصحيفته الصادقة عناية خاصة ، ويُعْنى

---

125 – الطبقات لخليفة / ص ٥١٦ .

126 – ينظر أُسْدُ الغابة : ج٣ / ص ٣٤٦ .

127 – المجلد ١٠ / ص ٧٦٦ .

– بتعبير أدق – بكتابة ما كان يسمعه من الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد ثبتت هذه الفكرة في عدد من المصادر الموثوقة " وقد أشار إليها .

ومن ذلك أنه عندما تكلم عن صحيفة همام بن منبه[١٢٨]، ذكر تعليقة في الحاشية تفيد أن بروكلمان قد وهم في كتابه Geschischte des Arab ونسب الصحيفة إلى همام بن منده المتوفى سنة ١٥١ للهجرة ، ولم يصحح ذلك في الطبعة الثانية ولا في الذيل .

فهذا كله يدلل على المتابعة العلمية الدقيقة ، والمنهج العلمي الرصين الذي كان يزين شخصية الدكتور صبحي الصالح العلمية رحمه الله .

ملامح الشخصية العلمية عند الدكتور صبحي الصالح (في مواجهة المستشرقين)

والذي يمكن أن نخلص إليه من نتيجة هو أن عالِمنا رحمه الله كان بحق موسوعة علمية ، وكان يتحلى بمناقبية عالية في تحقيق النصوص والبحث العلمي الدقيق . وكان إلى هذا قارئاً جيداً ، حباه الله تعالى بذهن وقاد ، ونظر ثاقب ، مما أهله أن يكون من جملة الذين ساهموا مساهمة فعالة في إرساء دعائم البحث الأكاديمي العلمي الحديث في الدراسات الإسلامية والعربية .

كما أهله اطلاعه الواسع على تراث المستشرقين ، وبخاصة أنه كان يتقن اللغة الفرنسية اتقانا جيداً ، للتصدي إليهم في محاولاتهم بث (ضلالهم العلمي) المتعلق بتاريخنا وتراثنا .

وقد وجدناه في كتابه (علوم الحديث) فقط يتعقب أساطينهم في مواضع كثيرة، منها :

– (ص ٤٩) عندما تكلم عن الرحلة في طلب الحديث ، وكيف أنها كانت من مفاخر المحدثين، حتى إن المستشرقين لم يجدوا بداً من الاعتراف بذلك . فكان مما قاله : "وإن المستشرق جولدزيهر Goldziher،على ولوعه بإنكار أخبار القوم ، لا يفوته أن يعترف بأن " الرحالين الذين يقولون إنهم طافوا الشرق والغرب أربع مرات ، ليسوا – في نظره – مُبْعِدين ولا مغالين " .

وفي (ص ٥٣) : عندما تكلم عن أثر هذه الرحلات العلمية في الاستنباطات الفقهية، استشهد بما كتبه المستشرق ابن الورد Ahlwardt عن تقصيه في بعض مباحثه لسبعين مسألة فقهية استنبطها الإمام الشافعي من حديث النية [١٢٩] . ثم علّق بقوله : " وقد وفق في هذا البحث ،

128 – علوم الحديث ص ٢١ .

129 - Ahlwardt , Berliner catalog II , p. 165 ,no 1362

لأنه جَمْعٌ واستقصاء لما ورد عن الإمام الشافعي من غير مناقشة . ولو بدأ يناقش لوقع فيما وقع فيه إخوانه المستشرقون من الخطأ والزلل " .

وفي (ص ٦٦) وأثناء الكلام على التدليس الذي كان يذكره بعض الرواة الهلكى ، والذي هو أخو الكذب ، ذكر قصة نسبها ابن الجوزي إلى الإمام عبد الكريم السمعاني صاحب كتاب الأنساب ، والمتوفى سنة ٥٦٣ للهجرة ، كان قد وقع بصر جولدزيهر Goldziher عليها " وغدا يضخمها ، كدأب المستشرقين ، ليتخذها ذريعة إلى التشكيك بأمانتنا العلمية في رواية الحديث . غير أنه ما لبث أن نكص على عقبيه لما رأى ابن الأثير في السياق نفسه يرد فرية ابن الجوزي عن السمعاني ، ويرى أن صاحب (الأنساب) أسمى من أن يكذب . .. " .

ولكنه مع نقده المتواصل للمستشرقين لا يغمطهم حقهم ، فمن أحسن بيَن حسنه وأظهره ، كما في (ص ٦٩) عندما تكلم عن أول دار للحديث أُنشئت في القرن الهجري السادس ، وهي المدرسة النورية في دمشق ، فقد أحال إلى المستشرق وستنفلد Wustenfeld ، فوصفه قائلاً : " وكتاب وستنفلد المذكور من أطرف ما أُلِّف في وصف دور العلم عند العرب والترجمة لشيوخها "[١٣٠] . ونحن نتكلم عن سنة ١٩٥٩م .

وعندما تكلم على مصطلحات : الحديث ، والسنة ، والفروقات بينها [١٣١] ، وعلى دور الأمة عبر الأجيال في الحفاظ على السنة ، استشهد بإحصائية لجولدزيهر نفسه حول هذا الموضوع ، فقال : " وعلى طريقة المستشرقين في إحصاء الجزئيات واستقراء التفصيلات ، قام جولدزيهر بجمع طائفة حسنة من المعلومات عن إحياء السنة في مختلف العصور الإسلامية، وليس لنا اعتراض على النتيجة التي خرج بها من دراسته لهذه الناحية بالذات، فقد أثبت أن إحياء السنة كان يرادف غالباً العمل على نشرها وتثبيتها في نفوس الأفراد والجماعات".

وكذلك عند الكلام على الصوفية وأثرهم في حركة الوضع في الحديث [١٣٢] ،أورد عبارة للإمام يحيى ابن سعيد القطان يقول فيها : " ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير " .

- Wustenfeld , die Akademien der Araber und ihre : Lehrer , p. 69 (cf . Tradit . Islam , 231 note 1)- 115

131 – علوم الحديث ص ١٢٠ .

132 – علوم الحديث ص ٢٩٠ .

ومع أن العبارة ليست على ظاهرها ، إذ كيف يُنسَبُ إلى الخير ثم يكذب ؟ !

وإنما يقصد بالكذب هنا : الخطأ ، وهو المشهور من مصطلح المتقدمين . لأن هؤلاء الذين نُسبوا إلى الخير ، وهم الصوفية ، شغلهم التزهد عن ضبط الرواية فكثر عندهم الخطأ في الرواية .

ولما كان المستشرقون لا معرفة لهم بهذه المصطلحات ، فإن بعضهم – وهو المستشـــرق نولدكه – " وجد في مثل هذه العبارة مادةً صالحةً للتعليق ، والتعقيب ، مع أنها تشير إلى دقـــة المقاييس النقدية عند رجال الحديث " .

وهكذا نجد إمامنا لا يكاد يفوت فرصة ممكن أن يبين فيها خطأً لمستشرق ، أو حتى صواباً ، إلا وابتهلها .

هذا ويلاحظ المتابع لردود الدكتور الصالح على المستشرقين أنها كلها في مباحث نظرية بحتة من علوم الحديث ، وليس فيها شيئ من المباحث التقنية " المصطلحات " ، وهذا من العلامات الدالة على أسبقية الأمة المسلمة في وضع هذا المنهاج العلمي لنقد المرويات ، فلو كان عندهم من هذا شيئ لحاكموا مصطلحنا إلى مصطلحهم ، ولكن لما لم يكن عندهم من ذلك شيئ ، سلّموا لنا مصطلحنا ، بل واقتبسوه وأعملوه في مروياتهم ، فجاء من ذلك العجب !! .

شبهة وردها

مع هذا كله وُجد من يقول إن منهج النقد عند المسلمين ركز على الشكل (السند) وأهمل المضمون (المتن) [١٣٣]. " أو كما يقولون : يُعنى بالأسانيد ولا يبالي بالمتون".

وللرد على هذه المغالطة ختم الشهيد الدكتور الشيخ صبحي الصالح رحمه الله كتابه (علوم الحديث) ببحث مستفيض دحض فيه هذه الشبهة وأتى من الأدلة الدامغة ما فيه الغنية " لمن ألقى السمع وهو شهيد "[١٣٤] . وقد تكلم فيه عن الفرق بين (التدليس) وبين (الكذب) ليبيّن خطأ ما ذهب إليه جولدزيهر من طعن متعمد في الروايات الحديثية، فردّ عليه من كـــلام أقرانـــه مـــن المستشرقين " والحق ما شهدت به الأعداء"[١٣٥]. فقال : " ومع أن التدليس أخو الكذب ، فإنهما ليسا مترادفين على معنى واحد ، والمدلِّس على كل حال ليس هو الموضوع . فالكذب في التدليس

---

133 – كتب في هذا الموضوع الدكتور صلاح الدين إدلبي كتابه (منهج نقد المتن عند المحدثين) فأتى فيه بما شفى وكفى .

134 – علوم الحديث ص ٣١١ . وقد استغرقت الخاتمة من ص ٣٠٩ إلى ص ٣٢٠ من الكتاب .

135 – هكذا أورد الدكتور صبحي العبارة ، وأصلها (الفضل ما شهدت به الأعداء) فما كل ما شهدت به الأعداء فهو حق .

ضرب من الخداع[١٣٦]، والكذب في الوضع لون من الاختلاق . وقد لاحظ هذا الاختلاف بين الاصطلاحين كل من المستشرقين فرنكل Frankel وابن الورد Ahlwardt .[١٣٧]

وجولدزيهر يعرف هذا جيداً ، ولكنه يتعمد الخلط بين الاصطلاحين ليُهوِّل في شـــأن الوضـــع والوضاعين"[١٣٨] .

ولذلك نرى الشيخ الصالح ، عندما يتكلم عن تلازم منهجية العلماء في النقد للسند والمتن معاً ، " وأن هذه الثنائية المؤلفة من المتن والسند هي التي كانت تسود جميع مسائل هذا الفن " ، نراه يشن هجوما على المستشرقين الذين حاولوا اللعب على التفريق بين هذه الثنائية ، وادعاء أن النقد انصب على السند دون المتن ، فيقول : " لن نرتكب الحماقة التي لا يـــزال المستشـــرقون وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم (الغزير) يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي ، إذ يفصلون بين السند والمتن مثلما يُفْصَلُ بين خصمَيْن لا يلتقيان ، أو ضرّتين لا تجتمعان ، كما فعل شبرنجر في مقاله في " المجلة الإجتماعية الألمانية الشرقية " عن الحديث عند العرب ، وإن كان قد حاول أن يُهدئ من غلوائه بزعمه أن التشدد في الأسانيد لم يكن يعني المحدثين حقيقة إلا إذا تعلـــق بالحلال والحرام . وقد بينا فساد هذا الرأي ... " .

ولذلك نراه يكثر الانتقاد لتحليلات المستشرقين ، وبخاصة جولدزيهر الذي كان يعترف بأن دقة علم المصطلح كما وضعه المسلمون ليس له مثيل في التاريخ " ولكنه أبى أن يجعل الدقة فيه شاملة للمتن والسند معاً " [١٣٩] .

هذا غير طعنه ببعض الصحابة كأبي هريرة رضي الله عنه [١٤٠] .

وأخذ أحمد أمين هذا عنه " فخاض فيما لم تحمد عقباه " [١٤١]، مما فتح المجال أمام البعض للنيل من نصوص الحديث ومتونه ، " كما نجد في كتاب ساليسبرغ " .

---

136 – هذا إن قُصِد .

137 - Frankel , Die aramaischen Fremdworter in Arabischen
Ahlwardt , Verzeichniss der Landbergschen Sammlung arab . Handschriften de la Biblioth . royal de Berlin

138 – علوم الحديث ص ٣١٣ .

139 – علوم الحديث ص ٣١٩ .

140 – ينظر علوم الحديث ص ٣٢٠ .

141 – المرجع السابق نفسه .

وبهذا ختم الشهيد الدكتور الصالح هجومه على المستشرقين . ويمكننا القول : إن كتابه جاء سجلاً حافلاً جامعاً لشبهاتهم حول الحديث والرد عليها ، وهو يعتبر من أوائل ما أُلِّف في هذا الموضوع ، ساعده في ذلك اتقانه للغة الفرنسية ، واطلاعه الواسع على كتابات المستشـــرقين ، وبخاصة خلال فترة دراسته في جامعة السوربون . ففي الوقت الذي يكتب غيره في الرد علـــى المستشرقين معتمدين على ما يُترجم من كتاباتهم ، كان الدكتور الصالح رحمه الله يقرأ في مؤلفاتهم مباشرة .

وقد عاصره عالم جليل كتب في الرد على المستشرقين ، وهو الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) . وقد كان زميلاً للدكتور الصـــالح في جامعة دمشق ، إلا أن هذا الكتاب كان لما يطبع بعد ، و لم يطلع عليه الدكتور الصالح إلا وملازم كتابه (علوم الحديث) الأخيرة في المطبعة .[١٤٢].

وعليه فإن الكثير من المباحث التي رقمها كان له فيها نوع سبق ، كما في المنهجية التي اتبعها .

فجزاه الله تعالى عن العلم خير الجزاء وأوفاه وتقبله الله عنده من الذين أنعم الله علـــيهم . انتهى المقصود وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الدكتور ماجد الدرويش

أستاذ الحديث الشريف في جامعة الجنان

142 – ينظر علوم الحديث ص ٣١٨ حاشية

مصادر البحث

١ – القرآن الكريم .

٢ – صحيح الإمام البخاري . بيت الأفكار الدولية – ط / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٣ – فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر . دار الريان للتراث . ط ١/ ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

٤ – مسند الإمام أحمد . ترقيم محمد عبد السلام عبد الشافي . دار الكتب العلمية – بيروت . ط ١ / ١٤١٣ هـ / ١٩٩٤ / .

٥ – جامع الإمام الترمذي . تحقيق العلامة أحمد شاكر . دار الكتب العلمية – مصور .

٦ – المصنف للإمام عبد الرزاق الصنعاني – تحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمي . المكتب الإسلامي – بيروت . ط ٢ / ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٧ – المعجم الأوسط للحافظ الطبراني - تحقيق الدكتور محمود الطحان . مكتبة المعارف – الرياض . ط ١ / ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٨ – جامع بيان العلم وفضله . للحافظ ابن عبد البَرّ – تحقيق أبي الأشبال الزهري . دار ابن الجوزي . ط ١ / ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٩ – الطبقات الكبرى لابن سعد . دار صادر . ط / ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٠ – الطبقات لخليفة بن خياط . تحقيق الدكتور سهيل ذكار . دار الفكر – بيروت . ط / ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

١١ – أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري . تحقيق جماعة من الأزهريين . دار الكتب العلمية . ط٢ / ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

١٢ – تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر . ط / دائرة المعارف النظامية في الهند . ط ١ / ١٣٢٦ هـ .

١٣ – سيرة ابن هشام .

١٤ – تقييد العلم للحافظ الخطيب البغدادي . تحقيق يوسف العش . دار إحياء السنة النبوية . ط ٢ / ١٩٧٤ م .

١٥ – صحيفة همام بن منبه . تحقيق د. محمد حميد الله . دمشق ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م . نسخة مهداة من المحقق إلى الدكتور صبحي الصالح .

١٦ – تاج العروس من جواهر القاموس للإمام مرتضى الزبيدي . تحقيق علي شيري دار الفكر – بيروت – ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

١٧ – علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح . مطبعة جامعة دمشق . ط ١ / ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م .

١٨ – المستشرقون والتراث – الدكتور عبد العظيم ديب . دار الوفاء – المنصورة . ط ٣ / ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

الفهرس العام

الموضوع الصفحة

المقدمة ٢

التدوين المبكر للسنة ٤

أمية النبي صلى الله عليه وسلم ٥

خطأ المستشرقين المزدوج ٦

أسباب ندرة التدوين المبكر للحديث ٧

الصحف المدونة في العهد النبوي ٩

موقف المستشرقين من تدين السنة والرد عليه ١٢

الرد على جولدزيهر Goldziher ١٣

الرد على سوفاجيه Sauvaget ١٣

الرد على دوزي Dozy ١٤

الضلال العلمي ١٦

ملامح التجديد الحديثي عند د. الصالح ١٩
ملامح منهجيته في النقد ٢٠
الشخصية العلمية في مواجهة المستشرقين ٢٢
شبهة وردها ٢٤
جريدة المصادر والمراجع ٢٧
الفهرس العام ٢٨